

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

1432

سنة 2015

رقم 18

قرار رقم 1893 مؤرخ في

يحدد قائمة الخدمات و/أو الخبرات التي تنجزها المؤسسة العمومية

ذات الطابع العلمي و التكنولوجي، زيادة عن مهمتها الرئيسية

و كفاءات تخصيص الموارد المتصلة بها.

إن وزير التعليم العالي و البحث العلمي،

- بمقتضى القانون رقم 20-87 المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1408 الموافق 23 ديسمبر سنة 1987، المتضمن قانون المالية لسنة 1988، المعدل والمتمم، لاسيما المادة 189 منه،
- وبمقتضى القانون رقم 11-98 المؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 22 غشت سنة 1998، المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى القانون رقم 11-07 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي،
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 15-125 المؤرخ في 25 رجب عام 1436 الموافق 14 مايو سنة 2015 المتضمن تعيين أعضاء الحكومة؛ المعدل،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 99-257 المؤرخ في 8 شعبان عام 1420 الموافق 16 نوفمبر سنة 1999، الذي يحدد كفاءات إنشاء وحدات البحث و تنظيمها وسيرها،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 11-396 المؤرخ في 28 ذي الحجة عام 1432 الموافق 24 نوفمبر سنة 2011، الذي يحدد القانون الأساسي النموذجي للمؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي، لاسيما المادة 48 منه،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 13-77 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1434 الموافق 30 يناير سنة 2013، الذي يحدد صلاحيات وزير التعليم العالي والبحث العلمي،
- وبمقتضى القرار الوزاري المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1430 الموافق 7 أبريل سنة 2009، الذي يحدد قائمة النشاطات والأشغال والخدمات التي يمكن أن يقوم بها مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني، زيادة على مهمته الرئيسية،

يقرر ما يلي:

المادة الأولى: تطبيقا لأحكام المادتين 48 و 51 من المرسوم التنفيذي رقم 11-396 المؤرخ في 28 ذي الحجة عام 1432 الموافق 24 نوفمبر سنة 2011، والمتكور أعلاه، يهدف هذا القرار إلى تحديد



قائمة الخدمات و/أو الخبرات التي يمكن أن تنجزها المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي، لفائدة الإدارات الأخرى والمؤسسات والهيئات العمومية والخاصة زيادة عن مهامها الرئيسية، وكيفية تخصيص الموارد المتصلة بها.

المادة 2 : تحدد قائمة الخدمات و/أو الخبرات التي يمكن أن تنجزها المؤسسة العمومية المذكورة أعلاه، كما يلي :

- 1- مشاريع و/أو أشغال البحث لفائدة المؤسسات والإدارات والمؤسسات الاقتصادية، بما فيها المنجزة في إطار التعاون،
- 2- التكوين فيما بعد التدرج المتخصص والتكوين التأهيلي والمثبت وتحسين المستوى وتجديد المعارف والهندسة البيداغوجية،
- 3- تطوير وإعداد أنظمة الإعلام والأمن المعلوماتي والرقمنة والشبكات المعلوماتية والتعليم عن بعد،
- 4- إعداد الوثائق العلمية وطبعتها ونشرها،
- 5- أعمال التحليل والقياس ومراقبة الجودة،
- 6- تنظيم و/أو تأطير المؤتمرات والملتقيات والمنتديات والأيام الدراسية وورشات العمل،
- 7- دراسات وخبرات واستشارات علمية وتقنية،
- 8- المنتجات المنجزة المعدة للبيع.

المادة 3 : يقصد بمشاريع و/أو أشغال البحث المنجزة في إطار التعاون، نشاطات البحث التعاوني المنجزة التي لم تحدد كيفية توزيع الموارد الناتجة عنها في إطار اتفاقيات التعاون.

المادة 4 : تتم الخدمات و/أو الخبرات المذكورة في المادة 2 أعلاه، في إطار طلبيات وعقود وصفقات واتفاقيات تحدد الموضوع والبنود المالية وطبيعة ومدة الانجاز طبقاً لأحكام المادة 48 من المرسوم التنفيذي رقم 11-396 المؤرخ في 28 ذي الحجة عام 1432 الموافق 24 نوفمبر سنة 2011 والمذكور أعلاه، من أجل:

- 1- انفتاح المؤسسات على القطاعات المستعملة،
- 2- تقريب المؤسسات من عالم الشغل،
- 3- تهيئة استغلال قدرات الإنتاج المتواجدة في المؤسسات،
- 4- تحقيق إيرادات مالية إضافية،
- 5- تطوير النشاطات العلمية والتكنولوجية،
- 6- تشجيع الابتكار التكنولوجي في المؤسسات.

المادة 5 : تقدم كل طلبات الاستفادة من هذه الخدمات و/أو الخبرات إلى رئيس المؤسسة المعني، الوحيد المؤهل لاستقبال الطلبات والأمر بتنفيذ هذه الأعمال . ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن تنجز هذه الخدمات و/أو الخبرات على حساب المهمة الرئيسية للمؤسسة.

يعين رئيس المؤسسة بموجب مقرر الفريق الذي سيكلف بإنجاز هذه الخدمات و/أو الخبرات و يرفق القائمة الاسمية للمستخدمين المتدخلين فعليا في انجاز العملية.

يحدد رئيس المشروع عند نهاية المشروع الحجم الساعي لكل متدخل في إنجاز هاته العملية.

المادة 6 : توزع الموارد المحصلة من هذه الخدمات و/أو الخبرات، بعد طرح الأعباء المترتبة على إنجازها طبقاً لأحكام المادة 51 من المرسوم التنفيذي رقم 11-396 المؤرخ في 28 ذي الحجة عام 1432 الموافق 24 نوفمبر سنة 2011 المذكور أعلاه.

يقصد بعبارة الأعباء المترتبة على إنجاز الخدمات و/أو الخبرات ما يأتي:



- 1- شراء المواد الأولية لصنع الأدوات أو المنتجات،
- 2- شراء اللوازم والمعدات والأدوات المستعملة في إنجاز الأشغال أو الخدمات المطلوبة،
- 3- المصاريف المترتبة عن إنتاج السلع والخدمات، مثل نفقات المستخدمين وإهلاك التجهيزات واستهلاك الطاقة والنقل والتنقلات... الخ،
- 4- مكافأة المتدخلين من خارج المؤسسة وكذا الخدمات الخاصة بالمنجزة في هذا الإطار من طرف الغير،
- 5- تسديد مصاريف الإيواء والإطعام والنقل خلال التظاهرات العلمية والتكنولوجية التي تنظم لفائدة الكيانات الأخرى، في إطار تنفيذ الخدمات أو الخبرات.

يعاد صب المبلغ الإجمالي للأعباء المترتبة على إنجاز الخدمات و/أو الخبرات، بسند إيرادات في ميزانية المؤسسة أو هيكل البحث المنجز لهذه الخدمات و/أو الخبرات.

المادة 7: طبقاً للشروط المحددة في المادة 51 من المرسوم التنفيذي رقم 11-396 المؤرخ في 28 ذي الحجة عام 1432 الموافق 24 نوفمبر سنة 2011، المذكور أعلاه، يتم توزيع الموارد المحصلة من الخدمات و/أو الخبرات من طرف الأمر بالصرف وفقاً للنسب التالية:

- حصة 25 % تصب في ميزانية المؤسسة،
- حصة 5 % تمنح لوحدة البحث أو هيكل البحث اللذين أنجزا فعلياً الخدمة من أجل تحسين وسائل و شروط العمل،
- حصة 15 % تخصص كمساهمة في الصندوق الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، تحول إلى الحساب رقم 302-082 المفتوح باسم أمين الخزينة الرئيسية بالجزائر. ترسل نسخة من الأمر بالتحويل لهذه المساهمة وجوباً إلى المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي،
- حصة 50% توزع في شكل علاوة تشجيعية، على المستخدمين الذين شاركوا فعلياً في النشاطات المعنية بما فيهم مستخدمي دعم البحث والمعنيين مسبقاً بمقرر من الأمر بالصرف الرئيسي (رئيس المؤسسة)، بنسبة حجم الوقت المكرس من قبل كل متدخل في إنجاز الخدمة، والمحدد من قبل رئيس المشروع،
- حصة 5 % تصب في حساب الخدمات الاجتماعية لباقي مستخدمي المؤسسة.

المادة 8: تباع المؤسسة المنتوجات المنجزة المعدة للبيع، مباشرة إلى الهيئات العمومية والخاصة وكذا الأشخاص.

كما يمكن رئيس المؤسسة القيام بالبيع عن طريق المزاد العلني لأكثر عارض عندما تقتضي مصلحة المؤسسة ذلك.

المادة 9: تكون جميع المنتوجات التي تنجز في إطار هذه الأحكام محل تسجيل محاسبي طبقاً للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

المادة 10: تقبض الإيرادات التي يعاينها الأمر بالصرف إما من طرف رئيس مصلحة الميزانية والمحاسبة أو وكيل محاسب معين لهذا الغرض، طبقاً للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

المادة 11: تصب هذه الإيرادات، بناءً على سند إيرادات يصادق عليه الأمر بالصرف الرئيسي، تحت عنوان "عمليات خارج الميزانية" وتستعمل كلما تم تحصيلها، وتنفق هذه الموارد بدقة في دفتر إضافي، يفتح لهذا الغرض ويمسكه محافظ الحسابات للمؤسسة.

المادة 12: تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا القرار، لا سيما أحكام القرار المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1430 الموافق 7 أبريل سنة 2009.

المادة 13: ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

١٤٣٧ ربيع الأول عام

28 شباط 2015

حرر بالجزائر، في:

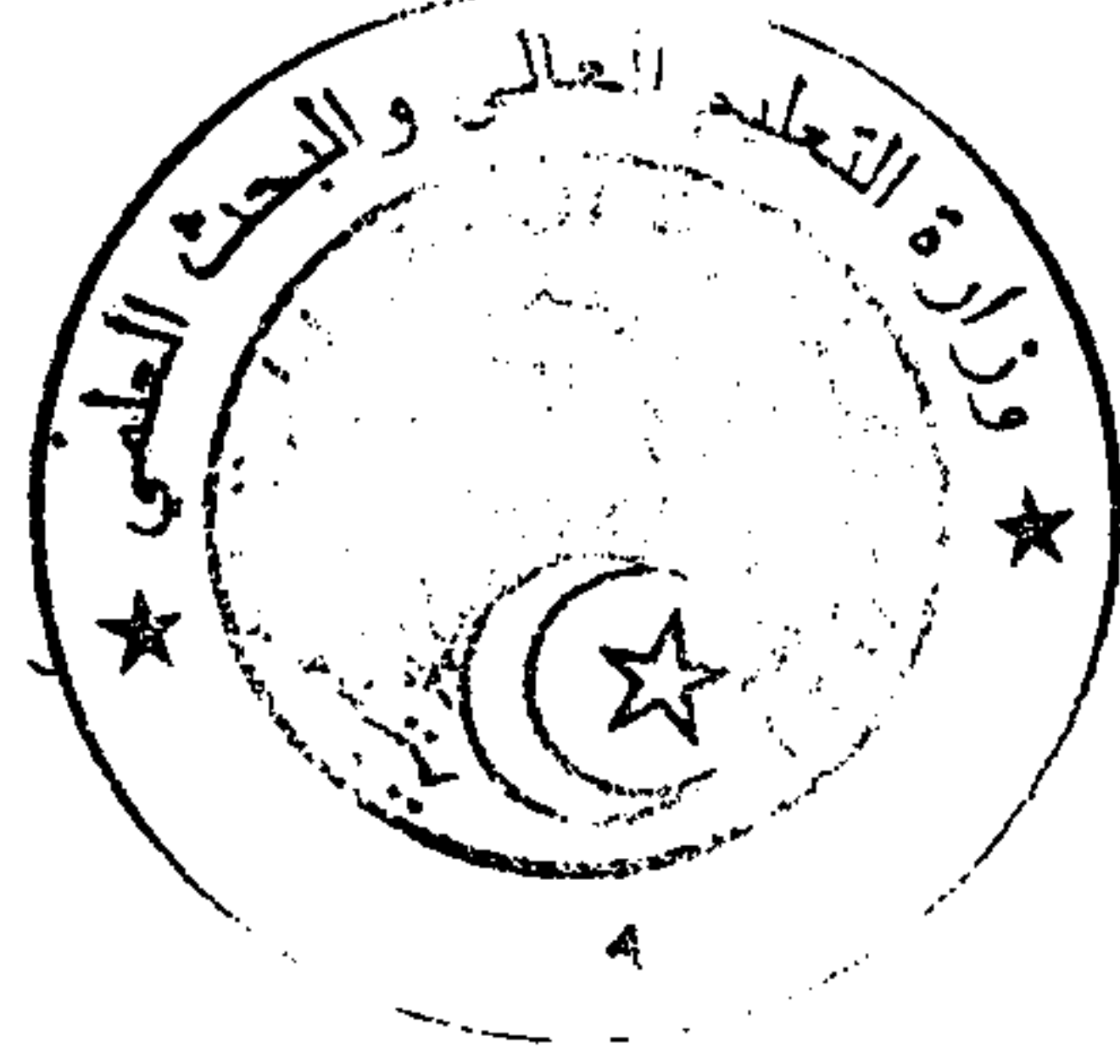
وزير التعليم العالي والبحث العلمي الحبيب المصطفى

سنة ١٤٣٧

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

طاهر حجار

الأستاذ: طاهر حجار



République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique

Arrêté n° 1273

16 Rabie El Aouel 1437
Correspondant au
28 Juin 2015
28 Jéouel

Fixant la liste des prestations de services et/ou d'expertises réalisées par l'Etablissement Public à caractère scientifique et technologique, en sus de ses missions principales et les modalités d'affectation des ressources y afférentes. 15

Le ministre de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique ;

- Vu la loi n° 87-20 du 23 décembre 1987, modifiée et complétée, portant loi de finances pour 1988, notamment son article 189 ;
- Vu la loi 98-11 du 29 Rabie Ethani 1419 correspondant au 22 Août 1998, modifiée et complétée, portant loi d'orientation et de programme à projection quinquennale sur la recherche scientifique et le développement technologique 1998-2002 ;
- Vu la loi n° 07-11 du 15 Dou El Kaada 1428 correspondant au 25 novembre 2007, portant système comptable financier ;
- Vu le décret présidentiel n° 15-125 du 25 Rajab 1436 correspondant au 14 mai 2015, modifié, portant nomination des membres du gouvernement ;
- Vu le décret exécutif n° 99-257 du 8 chaabane 1420 correspondant au 16 novembre 1999, fixant les modalités de création, d'organisation et de fonctionnement des unités de recherche ;
- Vu décret exécutif n° 11-396 du 28 Dhou el hidja 1432 correspondant au 24 novembre 2011, fixant le statut-type de l'établissement public à caractère scientifique et technologique, notamment son article 48 ;
- Vu le décret exécutif n°13-77 du 18 Rabie El Aouel 1434 correspondant au 30 janvier 2013, fixant les attributions du ministre de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique ;
- Vu l'arrêté du 11 Rabie Ethani 1430 correspondant au 7 Avril 2009, fixant la liste des activités, travaux et prestations pouvant être effectués par le centre de recherche sur l'information scientifique et technique en sus de sa mission principale;

Arrête

Article 1er : En application des dispositions des articles 48 et 51 du décret exécutif n° 11-396 du 28 Dhou el hidja 1432 correspondant au 24 novembre 2011, susvisé, le présent arrêté a pour objet de fixer la liste des prestations de services et/ou d'expertises, susceptibles d'être effectuées par les établissements Publics à caractère Scientifique et Technologique (EPST), en sus de leurs missions principales au profit d'autres administrations, entreprises et organismes publics et privés, ainsi que les modalités d'affectation des ressources y afférentes.

Article 2 : la liste des prestations de services et/ou d'expertises, susceptibles d'être effectuées par les établissements publics cités à l'article 1er ci-dessus, est fixée comme suit :

- 1- Projets et / ou travaux de recherche à l'initiative des institutions, administrations et entreprises économiques Y compris ceux effectués dans le cadre de la coopération ;
- 2- Post graduation spécialisée, formation qualifiante et certifiante, perfectionnement et recyclage, ingénierie pédagogique ;
- 3- Développement et mise en place de systèmes d'information, sécurité informatique, numérisation, réseaux informatiques, télé-enseignement ;
- 4- Elaboration, impression et diffusion de documentation scientifique ;
- 5- Travaux d'analyse et de mesure, contrôle de la qualité ;
- 6- Organisation et /ou encadrement de conférences, séminaires, colloques, journées d'études et Workshops ;
- 7- Etude, expertise et consultations scientifiques et techniques ;
- 8- Produits réalisés et destinés à la vente.

Article 3 : Il est entendu par projet et/ou travaux de recherche réalisés dans le cadre de la coopération, les activités de recherche coopératives réalisées, dont les modalités de répartition des ressources générées par ces activités n'ont pas été fixés par l'accord de coopération.

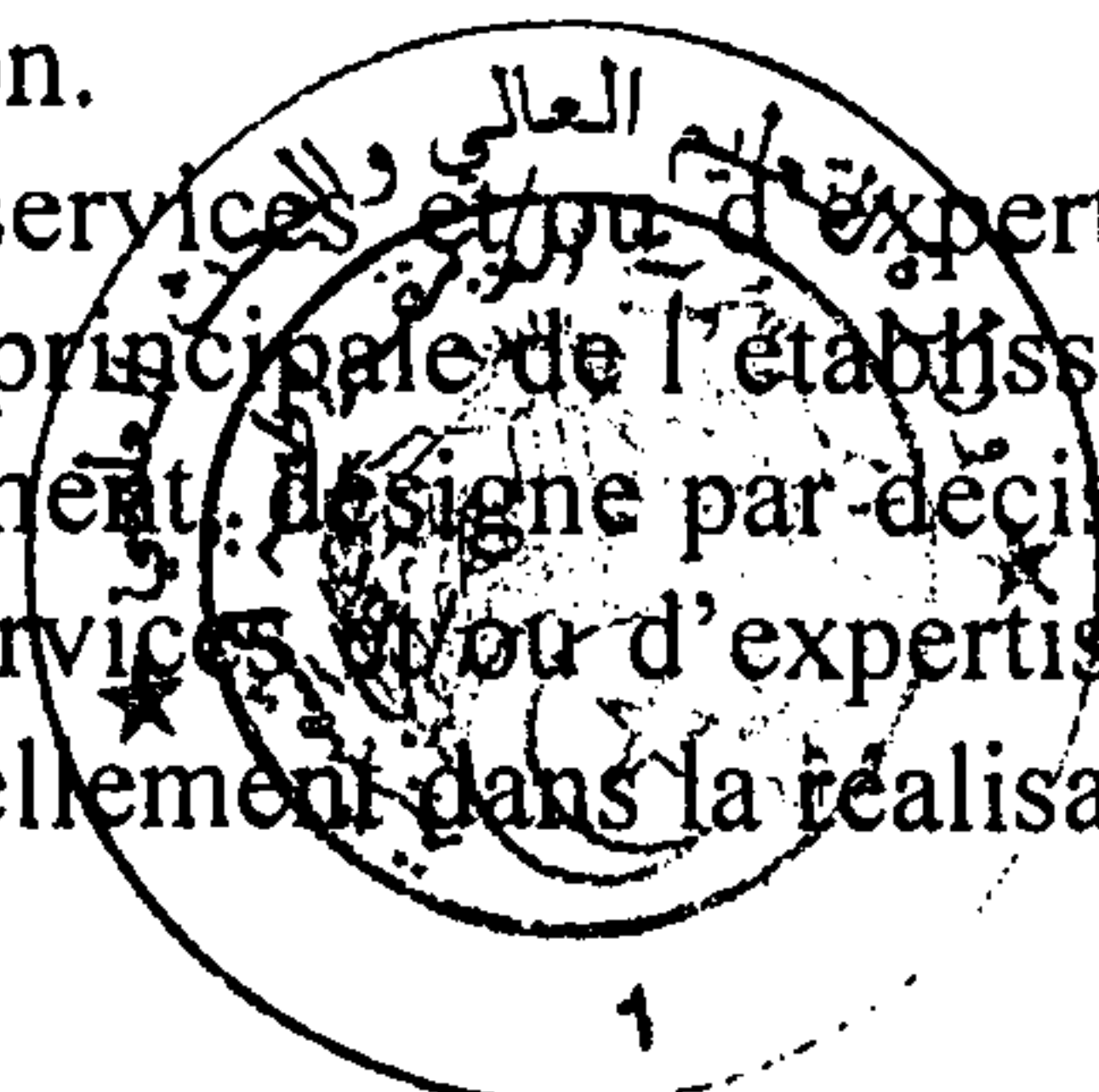
Article 4 : les prestations de services et /ou d'expertises citées à l'article 2 sus indiqué, sont effectuées dans le cadre de commandes, contrats, marchés et conventions précisant l'objet, les clauses financières, la nature et la durée d'exécution, conformément aux dispositions de l'article 48 du décret exécutif n° 11-396 du 28 Dhou El Hidja 1432 correspondant au 24 novembre 2011 susvisé, en vue:

- 1- de l'ouverture des établissements sur les secteurs utilisateurs ;
- 2- de rapprocher les établissements concernés du monde du travail ;
- 3- de rentabiliser les capacités de production installées dans les établissements ;
- 4- de générer des ressources supplémentaires ;
- 5- de développer les activités scientifiques et technologiques ;
- 6- d'encourager l'innovation technologique dans les établissements.

Article 5 : Toute demande de réalisation des prestations de services et/ou d'expertises est introduite auprès du chef d'établissement concerné, seul habilité à recevoir les commandes et en ordonner l'exécution.

Ces prestations de services et/ou d'expertises ne doivent en aucun cas, être effectués au dépend de la mission principale de l'établissement.

Le chef d'établissement désigne par décision l'équipe qui sera chargée de la réalisation de ces prestations de services et/ou d'expertises, annexée d'une liste nominative du personnel appelé à intervenir réellement dans la réalisation de l'opération.



A la fin du projet, le président du projet fixe le volume horaire de chaque intervenant dans la réalisation de cette opération.

Article 6: les ressources provenant des prestations de services et/ou d'expertises sont, après déduction des charges occasionnées pour leur réalisation, réparties conformément aux dispositions de l'article 51 du décret exécutif n° 11-396 du 28 Dhou El Hidja 1432 correspondant au 24 novembre 2011 susvisé.

Par charges occasionnées pour la réalisation des prestations de services et/ou d'expertises, on entend :

- 1- l'achat de matières premières pour la fabrication d'objets ou matières ;
- 2- l'achat de fourniture, matériel et outillage servant à la réalisation des travaux ou prestations demandées ;
- 3- les frais occasionnés par la production des biens et services tels que les dépenses de personnels, l'amortissement des équipements, la consommation d'énergie, le transport, les déplacements etc... ;
- 4- la rémunération des intervenants extérieurs à l'établissement, ainsi que les prestations spécifiques réalisées dans ce cadre par les tiers ;
- 5- la prise en charge des frais d'hébergement, de restauration et de transport lors de manifestations scientifiques et technologiques, organisées au profit d'autres entités, dans le cadre de l'exécution des services ou l'expertises.

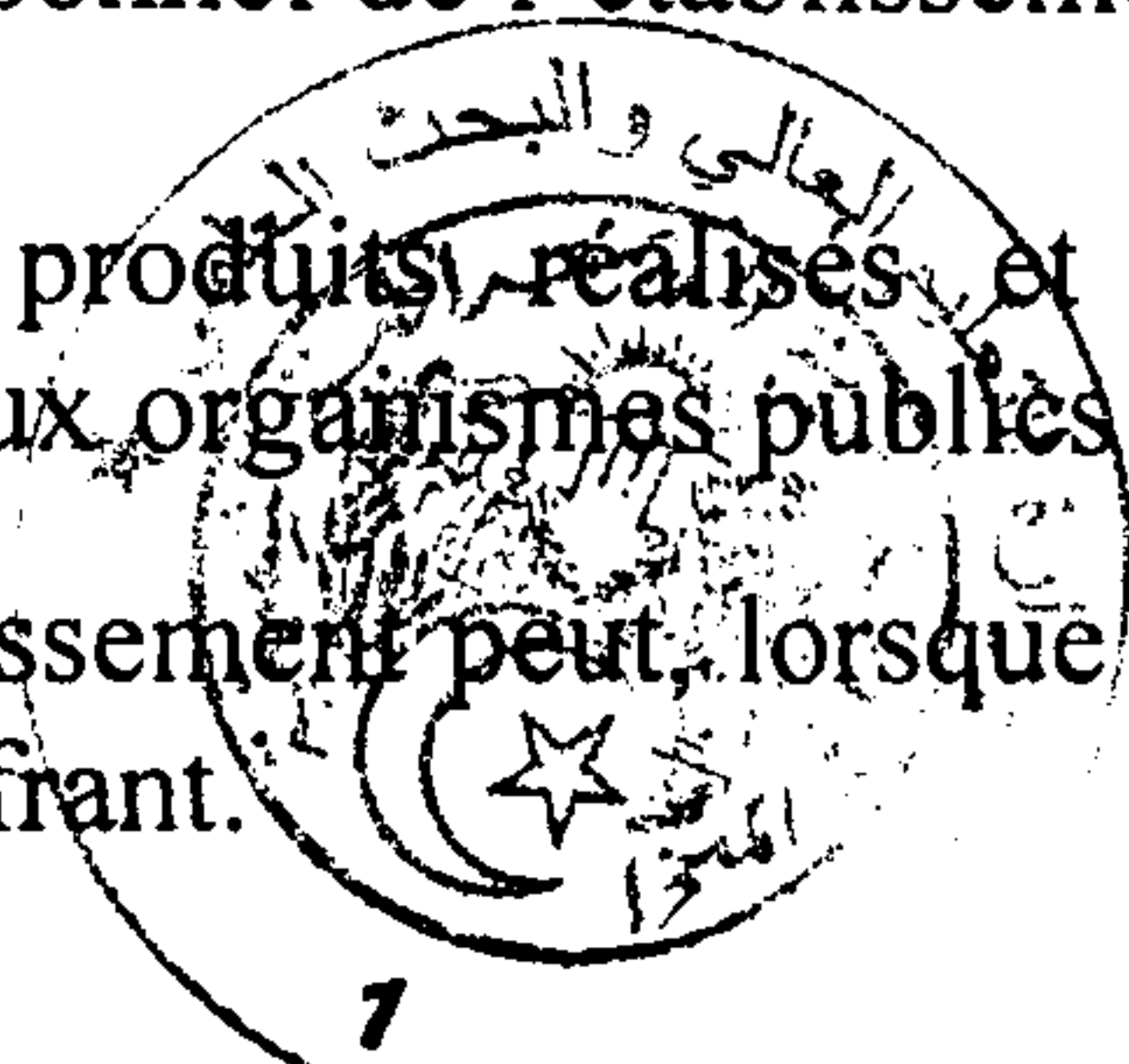
Le montant global des charges occasionnées pour la réalisation de ces prestations de services et/ou d'expertises sera reversé au budget de l'établissement, ou de la structure de recherche qui a réalisé ces prestations de services et/ou d'expertises avec un titre de recettes.

Article 7: la répartition des ressources provenant des prestations de services et/ou d'expertises est opérée par l'ordonnateur conformément aux conditions fixées par les dispositions de l'article 51 du décret exécutif n° 11-396 du 24 novembre 2011 sus visés suivant les taux ci-après:

- Une part de 25% est versée au budget de l'établissement ;
- Une part de 5% est attribuée à l'unité de recherche ou à la structure de recherche ayant effectivement exécuté la prestation en vue d'améliorer ses moyens et ses conditions de travail ;
- Une part de 15% est affectée comme contribution au fonds national de la recherche scientifique et du développement technologique. Elle est virée au compte n° 302-082 ouvert au nom du trésorier principal d'Alger. Une copie de l'ordre de virement de cette contribution, doit impérativement être adressée à la direction générale de la recherche scientifique et du développement technologique ;
- Une part de 50% est distribuée sous forme de prime d'intéressement aux personnels ayant participé aux activités concernées, y compris les personnels de soutien à la recherche, désignés préalablement par décisions de l'ordonnateur principal (chef d'établissement) et qui sera distribuée au prorata du temps consacré à la tâche par chaque intervenant, fixé par le chef de projet ;
- Une part de 5% est affectée comme contribution au compte des œuvres sociales, au reste du personnel de l'établissement.

Article 8: les produits réalisés et destinés à la vente sont cédés directement par l'établissement aux organismes publics et privés ainsi qu'aux personnes.

Le chef d'établissement peut, lorsque l'intérêt de l'établissement le justifie, procéder à des ventes au plus offrant.



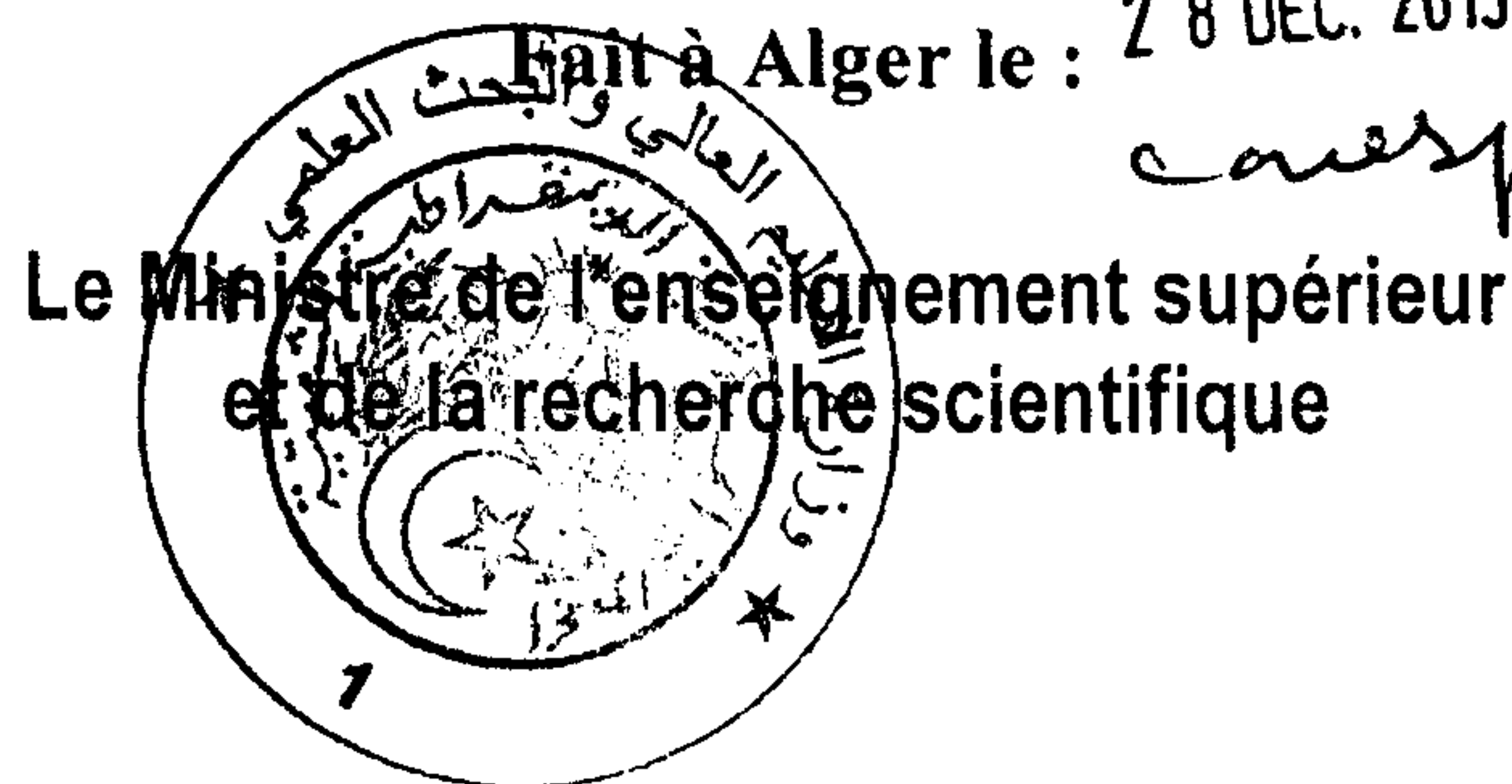
Article 9 : l'ensemble des produits réalisés dans le cadre des présentes dispositions devront faire l'objet de l'enregistrement comptable, conformément à la législation et à la réglementation en vigueur.

Article 10 : les recettes constatées par l'ordonnateur sont encaissées soit par le chef de service du budget et de la comptabilité, soit par un régisseur désigné à cet effet, conformément à la législation et à la réglementation en vigueur.

Article 11 : les recettes sont versées, sur la base d'un titre de recettes émis par l'ordonnateur principal, à la rubrique « opération hors budget » et sont utilisables au fur et à mesure de leur encaissement, elles sont transcrites par le commissaire aux comptes de l'établissement dans un registre auxiliaire ouvert à cet effet.

Article 12: sont abrogées toutes les dispositions contraires au présent arrêté, notamment les dispositions de l'arrêté du 11 Rabie Ethani 1430 correspondant au 7 Avril 2009.

Article 13: Le présent arrêté sera publié au Journal Officiel de la république algérienne démocratique et populaire.



16 Rabie El Aouel 1437
caesparbatan
28 Dec 2015
215